

عدالة بلا إكراه د. فيصل بن غازي الحازمي



عدالة بلا إكراه: التحول الذكي في نظام التنفيذ السعودي

في خضم التحولات الاقتصادية المتسارعة التي تشهدها المملكة العربية السعودية، ومع تصاعد الاهتمام بالشفافية والحوكمة الرشيدة، جاء إقرار نظام التنفيذ الجديد بقرار من مجلس الوزراء الموقر، برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، في جلسته المنعقدة في جدة بتاريخ 14 أبريل 2026؛ ليشكل نقطة تحول مفصلية تتجاوز حدود التحديث التشريعي، نحو إعادة صياغة فلسفة العدالة التنفيذية بمنظور أكثر توازناً وإنسانية.

لم يعد التنفيذ أداة ضغط تُمارس على الأفراد، بل تحوّل إلى منظومة ذكية متكاملة تُعلي من كفاءة استيفاء الحقوق دون المساس بكرامة الإنسان. إنها نقلة نوعية تنقل مركز الثقل من "الأشخاص" إلى "الأموال"، وتؤسس لعدالة ناجزة قائمة على الشفافية الرقمية، والتكامل المؤسسي، والتوازن بين أطراف العلاقة، بما يعزز الثقة في البيئة القضائية ويدعم مستهدفات رؤية المملكة 2030.

يرتكز النظام الجديد على فلسفة المسؤولية المتوازنة، حيث يفصل بوضوح بين الذمة المالية للمدين وشخصه. وفي خطوة جوهريّة، ألغي الحبس التنفيذي في الالتزامات المالية البتة، كما ألغي إيقاف الخدمات الحكومية كوسيلة ضغط، ليحل محل ذلك نموذج حديث يقوم على الإفصاح والتعاون. وأصبح المدين شريكاً مسؤولاً في العملية التنفيذية، مُلزماً بالشفافية، ومحصناً بضمانات قضائية تمنع التعسف، في حين قُنح الدائن أدوات أكثر فاعلية وسرعة لاستيفاء حقوقه دون تعقيد أو إطالة.

وفي قلب هذا التحول، برزت آليات الإفصاح الإلزامي عن الأموال، حيث يُلزم المنفذ ضده، وكل من يُشتبه في تحويل الأموال إليه، بتقديم بيانات دقيقة، مع تجريم الامتناع أو التضييل. كما مُنحت محاكم التنفيذ صلاحيات موسعة لتتبع الأصول داخل النظام المالي وعبر الجهات المرتبطة، مستفيدة من تقنيات الذكاء الاصطناعي والمنصات المترابطة، مما يحوّل التنفيذ إلى منظومة معلوماتية ذكية تحد من التهرب وتسرع استعادة الحقوق بكفاءة عالية.

وشهد النظام قفزة نوعية في التحول الرقمي، من خلال إلزامية تسجيل السندات التنفيذية – كالسندات لأمر والكمبيالات – إلكترونياً عبر منصات معتمدة مثل "ناجز"، لتكتسب قوة التنفيذ الفوري. كما أصبحت جميع الإجراءات مؤتمنة بالكامل، من تقديم الطلبات إلى الحجز والمزادات الإلكترونية، الأمر الذي يقلص الزمن الإجرائي، ويحدّ من الأخطاء البشرية، ويرفع مستوى الشفافية والموثوقية. ومن الابتكارات اللافتة كذلك استحداث "التنفيذ العكسي"، الذي يتيح للمدين المطالبة بتنفيذ حقوقه، في تجسيد عملي لمبدأ التوازن.

وعلى صعيد الضوابط، أدخل النظام تعديلات جوهريّة تعزز الاستقرار القانوني، من أبرزها سقوط السند التنفيذي بعد مرور عشر سنوات من تاريخ استحقاقه في حال عدم مباشرته، وتحديد مدد زمنية واضحة لأوامر منع السفر، مع مراعاة الحالات الإنسانية كالعلاج أو الديون الصغيرة. كما أتاح للمدين فرصة بيع أصوله طوعاً قبل اللجوء إلى الحجز الجبري، وأكد على أولوية مصلحة الطفل في قضايا الحضانة والزيارة، بما يعكس البعد الإنساني العميق للنظام.

وفي إطار رفع الكفاءة التشغيلية، أتاح النظام إسناد بعض الأعمال غير القضائية إلى القطاع الخاص أو الجهات المتخصصة، دون الإخلال بالضمانات العدلية، مما يساهم في تسريع الإجراءات وتحسين جودة الخدمات، ويعزز احترافية منظومة التنفيذ.

يتناغم هذا التحول بعمق مع متطلبات المرحلة الاقتصادية التي تتسم بالانفتاح وزيادة الاستثمارات، حيث يُعد وجود نظام تنفيذ فعال وشفاف من أهم العوامل التي ينظر إليها المستثمرون. فهو يقلل من المخاطر الائتمانية، ويعزز ثقة المؤسسات المالية، ويرفع من تصنيف المملكة في مؤشرات إنفاذ العقود الدولية، بما يدعم تدفق الاستثمارات الأجنبية، خاصة في المشاريع الكبرى المرتبطة برؤية 2030.

ولا يقتصر أثر النظام على الجوانب القانونية والاقتصادية، بل يمتد إلى البعد الاجتماعي والثقافي؛ إذ يعزز ثقافة الالتزام والانضباط المالي، ويحد من الممارسات السلبية كالمماطلة والتهرب، ويساهم في حماية استقرار الأسرة من خلال مراعاة الأبعاد الإنسانية في الإجراءات التنفيذية.

وفي جوهره، يجسد نظام التنفيذ الجديد مبادئ الحوكمة الرشيدة عبر وضوح الإجراءات، وتحديد المسؤوليات، وتفعيل الرقابة الرقمية، وإمكانية المراجعة والتدقيق في كل مرحلة. كما يعيد توزيع الأدوار بكفاءة، فيحصر دور قاضي التنفيذ في الإطار القضائي، ويُسند الجوانب التنفيذية إلى التقنية والجهات المتخصصة، بما يعزز الكفاءة ويرفع مستوى الثقة في المنظومة العدلية.

ختاماً، يمثل نظام التنفيذ الجديد أكثر من مجرد تحديث تشريعي؛ إنه تحول ذكي يعيد تعريف العدالة بوصفها توازناً بين الحقوق والكرامة، وبين الكفاءة والإنصاف. ومع هذا التحول، تمضي المملكة بثقة نحو بناء بيئة قضائية حديثة، أكثر عدلاً وشفافية، وقادرة على دعم النمو الاقتصادي وتحقيق الاستدامة.

د. فيصل بن غازي الحازمي